

١ - مشايخ حارات القاهرة في القرن التاسع عشر

مع أن نظام مشايخ الحارات يبدو فى وقتنا الحالى كأحد الأنظمة المتخلفة المثيرة للتهكم والسخرية ، ومع أن البعض كان يضرب المثل بالشخص الذى يوصم بالسفه والابتزاز والجشع والنهب بأنه شيخ حارة مثلما فعل « يعقوب صنوع » فى جريدته « أبو نظارة زرقاء » عندما شبه الخديو اسماعيل باشا بشيخ الحارة (١) .

ومع أن هذه الوظيفة ارتبط اسم صاحبها بالرشوة والدهاء والمكر والاحتيال ، وأن فى مقدوره أن يأخذ أى شخص من الدار إلى النار ، وأن يخفى الجريمة إذا وقعت أو يخلق لخصمه جريمة إن أراد وأن الخير والشر فى جعبته يوزعهما على من يشاء بالقدر الذى يشاء فإن هذه الوظيفة كانت لازمة من لوازم الحكم والإدارة فى مصر فى القرن التاسع عشر خاصة وأن السمة الأساسية للحكم فى ذلك الوقت كانت غير مباشرة ، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم كانت فى حاجة إلى وسيط .

ومع أن هذه الوظيفة ظل يشوبها الكثير من العيوب والمفاسد فإنها استمرت مئات السنين بحجة أنها عين الحاكم ويده ولسانه وأن صاحبها يمثل صلة جيدة بين السلطة والناس .

وعلى الرغم من اندثار هذا النظام فى الوقت الحالى خاصة بعد استحداث البطاقات الشخصية والعائلية وانتشار الوعى بين المواطنين إلى حد ما فإنه ما زال يحمل فى طياته تراثا إجتماعيا وإداريا لأجيال عدة سابقة على عصرنا ، كما أنه يمثل صورة أقرب إلى الحكم المحلى الذى كانت تعيشه المدن المصرية منذ مئات السنين وإن كان هذا النظام قد تراجع الآن أمام النظم الحديثة فى الإدارة فإن بصماته لا زالت واضحة فى كثير من صفحات تاريخنا الحديث والمعاصر .

(١) أبو نظارة زرقا : العدد السابع ، ص ٢ .

ومع أن تيار مدرسة التاريخ الاجتماعى فى مصر قد تطور إلى حد كبير ، وأصبح له رجالته المتفردون فلا أدرى لماذا لم يتطرق أحداً منهم لدراسة هذا الموضوع على الرغم من أهميته خاصة وأنه لا يزال بكرا وفى حاجة إلى من يدرسه باستفاضة لتغطية كافة جوانبه .

حقيقة أن جذور هذا الموضوع يحيط بها الكثير من الغموض خاصة وأنه ظهر قبل أن تحدده قوانين أو مراسيم . فمنذ أن نشأ نظام مشايخ الحارات ووضع القانونى والإدارى غير واضح فلم يتناوله تشريع معين أو تنظمه لائحة خاصة يمكن للباحث الامساك بتلابيبها ، وإلى جانب ذلك فإن شيخ الحارة ليس موظفا فى الدولة ، ولا يسرى عليه ما يسرى على باقى موظفى الدولة فلا يعين على عقد أو يصدر بتعيينه قرار . ومن هنا فالباحث عنه فى بطون الكتب والوثائق لا يفى إلا بالقليل . يضاف إلى ذلك فإن مؤرخى العصر الاسلامى الذى بدأت جذور هذا النظام فى حياتهم وكانوا شهودا عليها لم يتعرضوا لنظام مشايخ الحارات ، وإن كان البعض منهم قد أشار إلى وجود الحارات والخطط والدروب والأزقة (١) .

وطالما أن الحارة كانت أسبق إلى الظهور من شيخها فإن المدخل إلى هذا الموضوع يحتم علينا العودة إلى بداياته .

١ - نشأة الحارات بالقاهرة :

ارتبط نظام مشايخ الحارات بنشأة المدن وتقسيمها إلى أحياء أو أقسام ثم بسكنى عامة الناس فيها .

(١) تقى الدين المقرئى : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرئية ، القاهرة ، مكتبة الثقافة الدينية جـ ١ ، فى ذكر مدينة القاهرة ، ص ٣٦٥ .

فالقاهرة التي أنشأها المعز لدين الله الفاطمي في عام ٣٥٨ هـ - ٩٦٨ م لتكون مقرا لحكمه قسمت إلى حاميات تحيط بقصور الخليفة والحكومة ولم يسمح للعامه بالسكن فيها بل كانت الفسطاط هي محل إقامتهم لذلك لم تعرف القاهرة نظام الحارات عند انشائها .

وبعد أن تعثرت أمور الدولة الفاطمية واندثر بنيانها وجاءت الدولة الأيوبية سمح للعامه بالاقامة فى القاهرة بصفة دائمة ، وانشاء مناطق سكناهم بها ومن هنا نشأت الحارات وقد أشار المقرئى فى خطه إلى ذلك فقال : « إن القاهرة انما وضعت منزل سكنى للخليفة ، وحرمه ، وجنده ، وخواصه ، ومعقل قتال يتحصن بها ، ويلتجىء إليها ، وإنها ما برحت هكذا حتى كانت السنة العظمى فى خلافة المستنصر ، ثم قدم أمير الجيوش بدر الجمالى وسكن القاهرة .. فأباح للناس من العسكرية والملحية والأرمن ، وكل من وصلت قدرته إلى عمارة بأن يعمر ما شاء فى القاهرة .. وسكنوها . فمن حينئذ سكنها أصحاب السلطان إلى أن انقرضت الدولة الفاطمية باستيلاء السلطان الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب .. فى سنة ٥٦٧ هـ (١١٧١ م) فنقلها عما كانت عليه من الصيانة وجعلها مبتذلة لسكن العامة والجمهور ، وحط من مقدار قصور الخلافة وأسكن فى بعضها ، وتهدم البعض الآخر وأزيلت معالمه ، وتغيرت معاهده فصارت خططا وحارات ، وشوارع ، ومسالك ، وأزقة » (١) .

(١) الخطط المقرئية ، مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٣٦٤ .

وفى أعقاب ذلك تكتلت كل فئة من فئات العامة التى ارتبطت مصالحها ببعض وأقامت مساكن خاصة بها دون تخطيط أو تنظيم^(١) سوى أن يجعل الشخص مسكنه فى مأمّن من اللصوص فيحتمى بمسكنه فى مساكن الجيران الأخرى ، كما أخذ أصحاب الطوائف والحرف يقدون إلى القاهرة جماعات للاستيطان والسكنى ، واستقلت كل طائفة متجانسة نسبيا فى مكان محدد أطلق عليه حارة فوجدت حارات المغربلين ، والنحاسين ، والصناديقية ، والصاغة وغيرها .

وإلى جانب ذلك فقد كانت هناك حارات خاصة تسكنها الطبقات الراقية ، وبعض الأمراء وأتباعهم يقيمون حولها أسوارا ، ويعينون عليها حراسا خصوصيين .

وقد يتساءل البعض إذا كانت الفسطاط قد أنشئت قبل القاهرة ، وكانت موطننا للعامة وبها حارات وأزقة فلماذا لم نأخذها كمثال لدراستنا بدلا من القاهرة ؟

أقول إذا كانت الحارات قد وجدت فى الفسطاط قبل انشاء القاهرة ، فإن فكرة وجود المشايخ أو الأشخاص المشرفين عليها لم تظهر إلا بعد انشاء القاهرة واستيطان العامة بها .

وعلى أى حال فقد ظل تقسيم القاهرة كما هو عليه حتى جاء الحكم العثمانى لمصر وخلالها كانت القاهرة قد انقسمت إلى عدة أحياء بلغ عددها خلال القرن الثامن عشر ثلاثة وخمسين حيا من أبرزها حى القلعة ، وحى بركة الفيل ، وحى الأزبكية . وكان الحى يتكون حينذاك

(١) وصف على مبارك هذه الحارات بأنها كانت كثيرة الانعطافات ضيقة المسالك ، ليست على هيئة انتظامية ، بل بعض البيوت بارز على الطريق ، والبعض الآخر داخل عنه .

انظر : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، ج ١ ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٠ ، ص ١٩٨ .

من عدد من الشوارع الصغيرة ليس لها إلا منفذ واحد تتصل عن طريقه بأحد شوارع المدينة الرئيسية ، وينقسم الحى من الداخل إلى عدد من الحارات تؤدي إلى الشارع الرئيسى للحى الذى يعرف باسم الدرب ويتصل فى النهاية بالشارع الكبير عن طريق بوابة وكان لكل حارة بوابة كبيرة عبارة عن قوس من البناء يعلوه صف من الفتحات ، ويغلقه مصراع (ضرفة) كبير من الخشب المقوى بعوارض حديدية ، وكان يحرس هذه الأبواب خفراء يؤجرون من بين أهالى الحارة وقد وصف البعض هؤلاء ، وكأنهم مقيدوا القدمين بواسطة قيد مفتاحه بيد سكان الحارة حتى يكونوا مطمئنين من حراستهم لحارتهم (١) .

وهذه الأبواب كان من السهل اغلاقها بأقفال خشبية (ضبة) (٢) ولم تكن مخصصة للقيام بأى دور دفاعى أوقات الحرب ، وإنما كانت مخصصة فقط لحماية أمن الحارات ليلا ، والحيلولة دون اقتحام اللصوص لها فما أن يحل الليل حتى كانت تغلق أبواب الحارات ، ولم تكن الأبواب تفتح ليلا إلا لأبناء الحارات أنفسهم أو لزوارهم المعروفين (٣) ولا يتأخر أحد بعد العشاء إلا لضرورة ، وعليه أن يبلغ البواب بذلك حتى يفتح له البواب عند حضوره (٤) .

وكان أهل الحارات لكثرة الحوادث وانتشار اللصوص « يبالغون فى متانة الأبواب والمحافظة على البيوت والحارات فيصفحون الأبواب

(١) ليلى عبد اللطيف : المجتمع المصرى فى العصر العثمانى ، القاهرة ، دار الكتاب الجامعى ١٩٨٧ ، ص ٧٧ .

(٢) غلق من الخشب ذو مفتاح يغلق به الباب .

انظر المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، ج ١ ، الطبعة الثالثة ، ص ٥٥٢ .

(٣) ليلى عبد اللطيف : الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى ، القاهرة ، مطبعة جامعة عين شمس ١٩٧٨ ، ص ٣٨٤ .

(٤) عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر ، ج ١ ، القاهرة ، النهضة المصرية ، الطبعة الثالثة ١٩٤٨ ، ص ٥٢ .

بصفائح الحديد ويسمرونها بالمسامير الكبيرة ، ويفرطحون رؤوسها ، ويجعلون باكتاف الباب السلاسل المتينة ، ويجعلون للباب الضبة والضبتين فى الخارج والداخل ، ويزيدون من الداخل الترياس ، وهو خشبة طويلة ينقرون لها بالحائط نقرا تببت فيه . فإذا جاء الليل أو خيف أمر سحبوها من مقرها بواسطة حلقة فى طرفها فتأخذ فى عرض الباب أو آخره ... وكانوا يتفننون فى الحيل لمنع الضبة من الفتح بعمل الدواسيس ، وشق المفاتيح ، ووضع السواقط « (١) .

ومع أن نظام الحارات كان يمكن السلطات من رصد تحركات الأشخاص الذين ترتاب منهم ، فإنه كان يسبب لها الضرر فى بعض الأحيان إذ كان بإمكان أى حركة عصيان أهلية اغلاق الأبواب والتحصن بداخل الحارات ، وإطالة أمد المقاومة .

٢ - ظهور نظام مشايخ الحارات :

ظهر بين سكان الحارات بعض الأشخاص من ذوى الكفايات والقدرات الشخصية والاجتماعية ، فرضوا أنفسهم على السكان وهيمنوا بشخصيتهم على زمام الأمور فتدخلوا فى المنازعات القائمة بينهم ، وعملوا على إيجاد الحلول المناسبة لها مما جعلهم محط أنظار الطائفة التى ينتمون إليها فأنابتهم عنها فى تصريف شئونها والمحافظة على النظام ، وفض صغير المشاكل ، وطرد من يعكر صفو الجيران (٢) .

ولما كان لقب شيخ (٣) هو المقبح فى ذلك الوقت للتعبير عن احترام الناس لكبيرهم خاصة وإنه كان يطلق على رؤساء طوائفهم وحرفهم فقد

(١) على باشا مبارك : الخطط ، مصدر سابق ، ص ١٩٧ .

(٢) ادوارد وليم لين : المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم فى القرن التاسع عشر ، ترجمة عدلى طاهر نور ، القاهرة ، مطبعة الرسالة ، ١٩٥٠ ، ص ٧٢ .

(٣) كلمة شيخ كانت تعنى الشخص الذى يتميز بكبر السن .

انظر دائرة المعارف الاسلامية ، ص ٢٧٥ تحت مادة شيخ .

أطلق هذا اللقب على هؤلاء . وكانت الحارات تخضع لسلطتهم يعاون كلا منهم نقيب أو أكثر ، وفى حالات كثيرة كان شيخ الطائفة الحرفية التى تسكن الحارة هو نفسه شيخ الحارة (١) .

ونتيجة لحاجة الحكومة إلى رجال يعاونونها فى اتصالاتها بأهل الحارات ، ويكونوا همزة وصل بينها وبينهم فقد استعانت بهؤلاء بطريقة تلقائية ، ودون أن يسن لهم تشريع أو قانون ، أو أن تحدد وظيفة شيخ الحارة ومن أى جهة كان يستمد سلطته . ونتيجة لذلك لم تتعرض المصادر التى كتبت عن هذه الفترة إلى ظهور نظام مشايخ الحارات وأعمالهم كما هو متبع بشأن عمد ومشايخ البلاد .

وأول اشارة على ما يبدو إلى هذا النظام وردت عند « ابراهيم المويلحى » فى كتابه « حديث عيسى بن هشام » والذى أرخ فيه لفترة من أيام المماليك فأشار إلى شيخ الحارة وبعض اختصاصاته عندما تحدث عن مشادة حدثت بين أحد الباشاوات ومكارى (٢) نتيجة لرفض الأول دفع أجرة ركوب الحمار الذى يملكه الثانى وذهابهما إلى قسم الشرطة ، وطلب المحقق من أحدهما ضامن يضمنه ، ولما تقدم أحد الأهالى لضمانه لم يقبل طلبه إلا بتصديق شيخ الحارة ، وأن شيخ الحارة لم يقبل التصديق على الضمان قبل أن يحصل على عشرة قروش (٣) .

ومعنى ذلك أن وظيفة شيخ الحارة كانت ضمن النظام القائم ، وأن من ضمن اختصاصاتها التصديق على الضمانات الشخصية للأفراد . ويبدو أن هذا النظام قد اندثر أو كاد عندما وقعت مصر فى

(١) ليلى عبد اللطيف : المجتمع المصرى فى العصر العثمانى ، مرجع سابق ، ص ٧٨ .

(٢) الذى يقوم بتأجير الحمير .

(٣) محمد المويلحى : حديث عيسى بن هشام أو فترة من الزمن ، القاهرة ، مطبعة مصر ، الطبعة الرابعة ، ص ١٤ - ٢٠ .

شباك الحكم العثماني . يقول على مبارك فى خططه . وكذا كان الاهمال فى أمور الضبط فلا تتوفر للمكلفين به إلا إذا كان على وفق الكبير أو الأمير فكل له غرض لا ينفذ سواه وأحكام الخط أو الدرب تحت سلطة من يسكنه من الأمراء (١) .. كما أوضح أنه لم يكن هناك اعتناء بأمر نظافة الحارات ، فكانت القاذورات تلقى بجانبها ولا أحد يمنعها . وبالجملة فقد كان الخراب عم والدمار طم . وعمت الأهوال جميع القطر (٢) .

وبعد أن جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر فى عام ١٧٩٨ م أخذت فى تنظيم أمور البلاد بالشكل الذى يتفق مع أهدافها العسكرية ، فقسمت القاهرة إلى ثمانية أقسام على رأس كل منها شيخ يسمى شيخ التمن ، وقسمت الأقسام إلى حارات ولكل حارة شيخ يسمى شيخ الحارة ، ومع أن الفرنسيين حددوا مرتبا شهريا لشيخ التمن فإنهم تركوا شيخ الحارة بلا مرتب ، وتركوه يتكسب من النقود التى يأخذها برسم الحلوان (٣) من أهل شياخته وقد أوضح على مبارك ذلك فى خططه بقوله « ولكل تمن شيخ يعرف بشيخ التمن مرتبه شهريا من المحافظة مئة قرش صاغ ، ولكل شياخة شيخ يعرف بشيخ الحارة ليس له مرتب من المحافظة وإنما تكسبه يكون من النقود التى يأخذها برسم الحلوان من سكان الأملاك التى فى شياخته لأن العادة أن من أراد أن يؤجر بيتا فى حارة من الحارات يكون ذلك بمعرفة شيخ الحارة ، وبعد تأجيره للبيت يدفع له أجره شهر برسم الحلوان (٤) » .

-
- (١) على مبارك : الخطط ، ج ١ ، مصدر سابق ، ص ١٩٩ .
(٢) نفسه ، ص ٢٠٠ .
(٣) اجرة الدال والرشوة .
انظر المعجم الوسيط ، ج ١ ، ص ٢٠٢ .
(٤) على مبارك : الخطط ، ج ١ ، مصدر سابق ، ص ٢١٦ .

وحول الدور الذى أوكلته الإدارة الفرنسية لمشايخ الحارات ، والسلطات التى منحتها لهم فقد أوضحها الجبرتى فيما يلى :

١ - قيامهم بتنفيذ الأوامر وإبلاغ المنشورات الموجهة منها إلى الأهالى والأمثلة على ذلك عديدة نذكر منها :

(أ) بعد أن صدر المرسوم الخاص بقيام الأهالى بتعليق القناديل أمام منازلهم ليلا قام مشايخ الحارات بالتنبيه على الأهالى بضرورة تنفيذ هذه التعليمات .

(ب) عندما اتخذت الإدارة الفرنسية الاجراءات اللازمة لوقف انتشار الأوبئة والمحافظه على الصحة العامة ، وأمرت الأهالى بنشر الثياب والأمتعة والفرش خمسة عشر يوما على أسطح المنازل ، وتبخير البيوت وتنظيفها ورشها كلفت مشايخ الحارات بمراقبة الأهالى خلال تنفيذ تلك الارشادات ووضع مع كل منهم عسكرى من طرف الفرنسية وأمرأة للكشف على أماكن النساء (١) .

ونتيجة لتفشى مرض الطاعون وصعوبة السيطرة عليه أصدرت السلطات الفرنسية منشورا ألزم مشايخ الحارات بضرورة سرعة الإبلاغ عن حالات الإصابة المشتبه فيها ، وحذرت كل من يقصر فى ذلك بعقوبة الجلد ثم ازدادت العقوبة ووصلت إلى حد الاعدام (٢) .

٢ - كلف الفرنسيون مشايخ الحارات بإحصاء أسماء من يموت ، ومن يولد داخل حاراتهم ، والتعرف على ذلك من أهل كل بيت ، ومن النساء القوابل ، وخدمة الموتى وغيرهم .

(١) عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، ج ٣ ، القاهرة ، المطبعة العامرة ١٣٢٢ هـ ، ص ٨٤ (ربيع الثانى ١٢١٤ هـ) .

(٢) الجبرتى : مصدر سابق (حوادث ١٧ شوال ١٢١٣ هـ - ٢٤ مارس ١٧٩٩) .

٣ - يذكر الجبرتي أنه في أعقاب ثورة القاهرة الثانية وتحذير السلطات الفرنسية لأعضاء الديوان والمشايخ « اجتمع المشايخ ببیت الشيخ عبد الله الشرقاوى رئيس الديوان وحضر الأغا (المحافظ) والوالى (رئيس الشرطة) والمحتسب وأحضروا مشايخ الحارات وكبراء الأخطاط ونصحوهم وأذروهم وأمروهم بضبط من هو دونهم وأنهم لا يغفلوا أمر عامتهم وحذروهم وخوفوهم العاقبة وما يترتب على قيام المفسدين وجهل الجاهلين وإنهم هم المأخوذون بذلك (١) ..

٤ - عندما حاول الجنرال مينو توفير الموارد اللازمة لتموين جيشه ودفع مرتبات جنوده عن طريق فرض الضرائب على الأهالى كلف مشايخ الحارات بقبض المبالغ المقررة على حاراتهم (٢) وعندما اضطرب حبل الأمن وتزايد عدد الغرباء الوافدين إلى القاهرة حرر مينو منشورا إلى مشايخ الحارات يتضمن ضرورة الابلاغ عن أسماء الغرباء الذين يفدون إلى المدينة والجهات التى أتوا منها ، كما يلزمهم أيضا بالابلاغ عن سفر أهل القاهرة خارج بولاق والجيزة ومصر القديمة (٣) .

٥ - عندما رغبت الإدارة الفرنسية فى جمع بعض الأهالى للاشتغال فى عمل المتاريس فرضت على كل حارة رجلين يأتى بهما شيخ الحارة ، ويتكفل شيخ الحارة بدفع أجرتهما (٤) .

ولم يتغير نظام مشايخ الحارات كثيرا بعد خروج الفرنسيين من مصر فقد استعان بهم العثمانيون كما استعان بهم محمد على خلال فترة تنازع البقاء فى مصر بعد الحملة الفرنسية ويوضح الجبرتي ذلك فيما يلى :

(١) نفسه ، ج ٣ ، ص ٤٩ .

(٢) نفسه ، ج ٣ (حوادث جمادى الأولى ١٢١٥ هـ) ، ص ١٤٣ .

(٣) د. أحمد الصاوى : فجر الصحافة فى مصر - دراسة فى أعلام الحملة الفرنسية ،

القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٥ ، ص ٢٢٢ .

(٤) الجبرتي : المصدر السابق ، ج ٣ (حوادث ١٢١٦ هـ) ، ص ١٨٨ .

١ - عندما دخل محمد باشا المعروف بأبى مرق الغزى^(١) المرشح لولاية مصر إلى القاهرة ، وأراد التعرف على البيوت الخالية فيها أرسل إلى مشايخ الحارات وطلب منهم البحث عن طلبه^(٢) .

٢ = عندما حضر عساكر كثيرة من الأتراك والأرناؤط إلى مصر فى أعقاب الحملة الفرنسية ، وأرادوا السكن بالقاهرة أحضروا مشايخ الحارات وأمروهم باخلاء البيوت لسكناهم ، فلبى المشايخ الأمر ، وأزعجوا الكثير من الناس وأخرجوهم من دورهم بالقهر^(٣) .

٣ - عندما أعد محمد على العدة لمحاربة الماليك بقيادة محمد الألفى طلب من مشايخ الحارات أن يبلغوه بأسماء من كان متصفا بالجنديّة أو كان يحترفها وأن يكتبوا أسماءهم ومحل سكنهم ففعلوا ذلك^(٤) .

٤ - عندما تولى حسين البرلى منصب بيت المال أرسل لجميع مشايخ الخطط والحارات بأن يخبرونه بكل من مات من نكر أو أنثى ولو كان ذا أولاد وورثة ، وكذلك على حوانيت الأموات^(٥) .

وبعد أن استقرت الأمور لمحمد على ، وفرغ من الحروب التى خاضها وبدأ يهتم باصلاح أمور البلاد الداخلية صدرت أوامره بعمل

(١) تولى حكم مصر بعد خروج الفرنسيين مباشرة ، وفى عهده عم الهرج وتضاعف الكرب .

انظر على مبارك : الخطط التوفيقية ، ج ١ ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٠ ، ص ١٦٣ .

(٢) الجبرتي : مصدر سابق ، ج ٣ (حوادث ربيع الأول ١٢١٦ هـ) ، ص ١٩٨ .

(٣) نفسه ، ج ٣ (حوادث محرم الحرام ١٢١٨ هـ) ، ص ٢٥٤ .

(٤) الجبرتي : مصدر سابق ، ج ٤ (حوادث ربيع الثانى ١٢٢١ هـ) ، ص ١٤ .

(٥) نفسه ، ج ٤ (حوادث ربيع الأول ١٢٢٨ هـ) ، ص ١٨٦ .

لائحة تنظيمية للحارات ، ونشأ عن ذلك اتساع العديد من الحارات (١) كما صدرت أوامره بعقاب مشايخ الحارات التي تمتد أيديهم إلى الرشوة (البرطيل) ومعاقبة من لم يتمكن منهم من القبض على القتلة والمديونين وأمثالهم من المحكوم عليهم .

يضاف إلى ذلك أنه أمر بالتشديد عليهم لضبط الهاربين من بلادهم للإقامة في المحروسة ، واعدتهم إلى الجهات التي وفدوا منها (٢) .

ويبدو أن مهنة مشايخ الحارات إلى ذلك الوقت كانت وراثية تؤخذ أبا عن أب وكبيرا عن كبير ، فمن كان آباهم مشايخ حارات ثم توفوا انخرطوا في هذه المهنة خاصة وأن آبائهم أفرغوا فيهم خبرتهم ، ثم أنها مهنة سهلة المزاوله فطبيعة عمل شيخ الحارة لا تتطلب مهارة معينة أو تخصص فى فن معين ، وكل ما تتطلبه وجود شخص على دراية بالحارة وأهلها ، ويعرف أكبر عدد ممكن من سكانها وأن تكون شخصيته طابعها التحايل والدهاء وأن يكون لبقا فى تصرفاته خاصة مع رجال الادارة والبوليس عندما يكلف بعمل أو يكون مطلوبا أمام احدى الادارات للإدلاء بشهادة أو الإبلاغ عن جديد أو للإرشاد عن اللصوص الذين يعيئون فى حارته فساداً .

واستمر نظام مشايخ الحارات قائما فى عهد خلفاء محمد على (عباس الأول وسعيد) دون تغيير إلى أن وصل اسماعيل إلى أريكة الحكم فى عام ١٨٦٣ وحاول تنظيم أحوال مصر الادارية بشكل حديث ، واعداد النظر فى ترتيب الجهاز الادارى بما يتواءم مع العصر (٣)

(١) على مبارك : الخطط ، ج ١ ، ص ٢١٤ .

(٢) دار الوثائق : دفتر ٢٥ أوامر ، صفحة ٢١ ، وثيقة رقم ٦١ تحت عنوان : أمر كريم إلى حبيب أفندى مأمور ديوان الجناب العالى بالمحروسة .

(٣) دار الوثائق : المعية السنوية ، صادر الأوامر العلية إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات ، سجل رقم ١٩٢٠ ، ص ١٦ ، وثيقة رقم ٩٩ .

ويتضح ذلك من وثائق المعية السنية فتذكر الوثيقة رقم ٩٩ بتاريخ ٢٩ رجب ١٢٨٦ هـ (٤ نوفمبر ١٨٦٩ م) الارادة السنية الصادرة إلى نظارة الداخلية بشأن ضرورة مخابرة الضبطيات والمحافظات قبل تنصيب مشايخ الحارات وألا يتم تعيينهم إلا بعد اتحاد الرأى بين هذه الأطراف ، وألا يعزل أحدا منهم من منصبه إلا « بجنحة بعد المحاكمة وصدور المضبطة عنه حسب القانون » .

ومعنى ذلك أن هذا النظام بدأ يأخذ شكلا منظما طبقا لأوامر وقواعد مرعية من قبل الدولة إزاء ما يتبع عند تنصيب أو عزل مشايخ الحارات .

ومن المهام التى أضيفت إلى مشايخ الحارات خلال هذه الفترة أنه نتيجة لاجراء عملية تعداد السكان فى مصر فى عام ١٢٨٥ هـ أنيط بمشايخ الحارات مهمة الابلاغ عن الأفراد الذين يتوجهون إلى مناطقهم بقصد البيع والشراء أو الأخذ والعطاء ويقصدون الإقامة بها حتى يجرى عمل اللازم من اضافة أو تنزيل لأسمائهم فى التعداد (١) .

وفى عهد الخديو توفيق أخذ نظام مشايخ الحارات فى التبلور حيث أكد مجلس النظار فى مذكرة إلى الداخلية بتاريخ ٦ جمادى الأولى ١٣٠٤ هـ (٢٦ يناير ١٨٨٧) على دور مشايخ الحارات ، وأشار إلى أن اختيارهم يجب أن يتم بمعرفة المحافظة أولا بشرط أن يكون موافقا للقواعد والأصول المقررة ، وألا يكون التعيين معتمدا إلا بعد التصديق عليه من نظارة الداخلية .

(١) دار الوثائق : داخلية عربى - أوامر - محفظة رقم (١) ، وثيقة بعنوان « قرار مجلس شورى النواب » رقم ١٧ فى محرم ٨٥ بشأن التعداد .

وبالنسبة لعزلهم فإنه يتم عندما يثبت على أحدهم ارتكاب أمر يستوجب العزل بشرط أن يتم ذلك بمعرفة قومسيون يتشكل لهذا الغرض^(١) ، وفيما عدا ذلك يظل شيخ الحارة فى وظيفته حتى وفاته طالما ظل قادرا على ممارسة مهامه أما إذا تعذر القيام بعمله نتيجة لمرضه أو كبر سنه يحال إلى لجنة من الأطباء للكشف عليه ، وإذا ثبت عدم لياقته يجرى رفته واختيار خلفه بمعرفة من لهم الصلاحية فى ذلك^(٢) .

هذا بالنسبة للأمور العادية أما بالنسبة لغير ذلك فكان من الممكن أن يتعرض شيخ الحارة لعقوبة الصلب والسجن المؤبد والاعدام ففى أمر عام صادر إلى جميع المديریات بتاريخ ٤ جمادى الأولى ١٢٧٢ هـ يتضح تعرض مشايخ الحارات الذين يغمضون أعينهم عن الأشخاص الفارين من العسكرية للصلب على مرأى من الناس حتى يكونوا عبرة لغيرهم وأن يرسل إلى السجن المؤبد المشايخ الذين يتكاسلون فى جمع من هو مطلوب من الأشخاص للجهادية وتعيين مشايخ عوضا عنهم^(٣) .

وإلى جانب ذلك فتوضح لنا الوثائق أنه بعد هزيمة الثورة العرابية واختفاء عبد الله النديم خطيب الثورة عن أعين السلطة هددت الداخلية باعدام من يأويه هو وشيخ الحارة أو التمن الذى يتبع له ففى بلاغ أرسله مصطفى باشا رياض ناظر الداخلية إلى مأمور ضبطية مصر يبلغ فيه كافة الأهالى ومشايخ الحواري والأتمان والعمد والتجار والأعيان

(١) فيليب جلاذ : قاموس الإدارة والقضا ، المجلد الثالث ، الاسكندرية ، ١٨٩١ ، ص ١٤٧ تحت عنوان « شيخ » .
(٢) دار الوثائق القومية : دفتر ٦١ مجلس خصوصى ، وثيقة رقم ١١٢ ، ص ١٢٧ تحت عنوان من المجلس الخصوصى إلى الداخلية بتاريخ ١٤ ذى القعدة ١٢٩٤ هـ .
(٣) دار الوثائق : دفتر ١٨٨٣ أوامر صفحة ١٦٧ ، وثيقة رقم ٢٨ .

بالمحروسة بأنه إذا ظهر فيما بعد أن (النديم) كان مختفياً عند أحد بأى محل أو سبق مروره منه أو أقام عنده ولم يخبر عنه الحكومة ، فلا يكون جزاء هذا الشخص وشيخ حارته أو شيخ التمن الذى هو به إلا الاعدام (١).

ومعنى ذلك أن الجزاء الذى كان يتعرض له شيخ الحارة كان فادحاً إذا أهمل أو أخطأ ، فى حين أنه كان لا يتقاضى أجراً من السلطة على عمله ولا يتم مكافأته إذا أصاب .

والسؤال المطروح هو هل يمكن القول إن شيخ الحارة بالمدينة كان ظللاً أو امتداداً لشيخ البلد فى القرية ، وهل كانت أهميته تختلف من حارة إلى أخرى ؟ . الواقع أن الخلاف بين شيخ الحارة وشيخ البلد يرجع فقط إلى أن عمل شيخ الحارة لم يكن محددًا كما إنه لم يكن موظفًا ولا يتقاضى أجراً من الحكومة بينما كان عمل شيخ البلد تقننه اللوائح ويقوم به فى نظير أجر من الدولة أما فيما عدا ذلك فكان منصب شيخ الحارة يكون غالباً فى يد الأكثر ثراءً من الأهالى مثله تماماً مثل شيخ البلد ، وإن كلا منهما كان يستمد نفوذه من المكانة التى يتمتع بها بين قومه ، ويعفى أولاده من الخدمة العسكرية (حتى عصر سعيد) ، وكلاهما استغل الناس ولو ثت الرشوة التى حصلوا عليها السمعة والشرف اللهم فيما ندر .

أما عن اختلاف أهمية شيخ الحارة من حارة إلى أخرى ، ففى الحارات التى كان الجهل يسود بين سكانها كانت تتزايد أهمية مشايخها الذين كانوا يفرضون أنفسهم على أفراد شياختهم فرضاً ويوهمونهم

(١) محافظ الثورة العرابية : محفظة رقم ١٠ دوسيه ١٢٣ ، ملف ٢٨٥ رقم ١٩٥٩ .

بأنهم يمثلون السلطة الحكومية فى شتى صورها وربما السلطة القضائية كذلك ، وكانوا ينتهزون شتى الفرص لابتزازهم بالمكر أو الاحتيال أما فى الحارات الأكثر نضجا فقد كانت الحاجة الى مشايخ الحارات تقل ، كما كانت سلطاتهم تنكمش .

ولا يعنى ذلك أن كل مشايخ الحارات كانوا على هذا المنوال ففى بعض الحارات كان شيخ الحارة يعتبر نفسه من الناس وإليهم خاصة وأن ظروف الناس فى ذلك الوقت كانت فى حاجة إلى أن يكون بينها وبين الحكومة وسيطا ، ومن الطبيعى أن يكون ذلك الوسيط هو شيخ الحارة ، فالناس كانوا ينظرون إلى الحاكم نظرة يشوبها الخوف والحذر ، وهذه المخاوف لا تزول من أذهانهم إلا إذا اطمئنوا إلى شخص قريب منهم يعرفونه ويعرفهم ، يعيش بينهم ويشرب مما يشربون ، ويأكل مما يأكلون ، يجلسون معه فى المقهى وأمام البيت ، وفى الزقاق وعلى ناصية الحارة . وهذه الصفات لا تتوافر إلا فى شيخ الحارة فهو معقد آمالهم يلجأون إليه لحل مشاكلهم قبل الحكومة أو السلطة القضائية .

وإلى جانب ذلك فقد كانت الحكومة فى حاجة إلى وسيط بينها وبين الأهالى خاصة وأن السمة الأساسية للحكم كانت غير مباشرة ، وأن صلتها بالناس كانت جدّ قليلة ، ومن الطبيعى أن تؤيد نظام شيخ الحارة .

وخلال القبول أن وظيفة شيخ الحارة لم تكن مقننة بتشريع أو قانون بل كانت تخضع لتعليمات وأوامر محلية تنظمها وتعديلها من أن لآخر ، وانها اندثرت خلال فترات عديدة من الحكم العثمانى ، كما أنها برزت وتطورت خلال الحملة الفرنسية وعصر محمد على فحقق مشايخ

الحارات مكانة اجتماعية ، وبرزوا كشخصية تنفيذية ، ومع ذلك فإن السلطة لم تضعهم ضمن رجال الضبطية فى أى وقت من الأوقات ، ولم تحدد أوضاعهم بتشريع أو لائحة معينة . وعلى الرغم من حصول بعضهم على مكافآت من الحكومة فى بعض الأحيان فإن ذلك لم يترتب عليه بحال من الأحوال اعتبارهم كخدمة فى الحكومة بل كانوا يعينون بأمر إدارى خارج نطاق الوظيفة الحكومية ، ولا يسرى عليهم ما يسرى على باقى موظفى الدولة ، ولا يعينون على عقد أو يصدر بتعيينهم قرار .

وقد كلف شيخ الحارة بأعمال من قبل القسم بعضها يتعلق بالضمانات الشخصية كما ورد فى حديث عيسى بن هشام وبعضها بتوزيع الفردة والطلبات وبقيد المواليد والوفيات والتوسط فى تأجير البيوت كما ورد فى الخطط التوفيقية وبعضها يتعلق بالأمن ومراقبة تنفيذ الأهالى للارشادات الصحية ، وتحصيل الضرائب والمشاركة فى تعداد السكان وجمع الناس للاشتغال فى الأعمال العامة كما ورد فى الجبرتى وبعضها يتعلق بأحاطة الأهالى علما بقوانين الحكومة ولوائحها ، وضبط الهاربين من السجون ومراقبة المفرج عنهم وعمل التحريات عن الغرباء الذين يدخلون حاراتهم ، وإبلاغ القسم بما يحدث داخل الحارات من جنح ومخالفات تصل إلى علمهم وضبط المخلين بالأمن والخارجين عن القانون . كما ورد فى ادوارد لين ومحافظ الثورة العرابية .

هذا الى جانب تكليفهم من القسم أو الادارة بأى عمل يطلب منهم . مما يعنى أن مشايخ الحارات قد لعبوا دورا مهما فى المدن المصرية طوال القرن التاسع عشر وأن الداخلية اعتمدت عليهم اعتمادا أساسيا فيما يتعلق بأفراد حاراتهم ، وأطلقت أيديهم فى كل شىء ولم تعطهم أى

شئ حتى رسم (الحلوان) لم تأذن لهم به . مما جعل أيديهم تمتد إلى الناس ليأخذوا المقابل فى نظير الخدمات التى يقومون بها لهم دون رقيب أو حسيب .

لقد انتهز معظم مشايخ الحارات وضعهم غير الواضح فامتدت أيديهم إلى أبعد حد داخل شياختهم ، وتدخلوا فى أعمال لا حصر لها وهم فى ذلك بمنأى عن القانون ، خاصة وأنه كان لا يوجد قانون يحدد اختصاصاتهم حتى يطبق عليهم .

قد يقول البعض أنه كان يجب على الحكومة أن تقرر رواتب لهؤلاء فى نظير الخدمات التى يقومون بها ، وأن تعترف بهم كموظفين عموميين ، وأن تحدد سلطاتهم بشكل واضح حتى لا يضطرون إلى ابتزاز الأهالى بشكل أو بآخر .

الواقع أن شيخ الحارة فى بداية نشأة هذا النظام كان يعد فى نظر الدولة شخص من الأعيان أو سيد قوم يتقدم طائعا لخدمة أهالى حارته لذلك فلا مكافأة على عمله . وقلما يوجد سبب يقضى بخروج المشيخة من العائلات التى استقرت فيها بمعنى أن هذا المنصب فى العادة يكون فى يد الشخص الأكثر ثراءً وهو الذى يكون كذلك أكثر احتراماً حيث يستمد نفوذه من المكانة التى يتمتع بها بين أهل حارته . ومع ذلك فقد تطورت الأمور ، واندس الأفاقون . وأصبح شيخ الحارة يستغل سلطته أحيانا ويأخذ من الناس أجراً نظير الخدمات التى يؤديها لهم .

ولما علت الشكوى منهم قررت الدولة منح مكافآت لهم ابتداء من عام ١٩٢١ م ثم انتهى الأمر بالغاء هذا النظام بعد عام ١٩٦٠ على أثر استحداث البطاقات الشخصية والعائلية .